

مِنْ أَهْلِ السُّقَى

MEERAT AL-SHERK

مکری

القدس الشريف في سنة ١٩٢٥

سياسة الحكومة والامه في المستقبل

1998

نظرة الى الماضي

كنا نبنى قصوراً في الهواء ، والقصور
 أو المخطرات في الهواء . كما نتفقد
 أن بناء الملك يقوم بالصباح والمساءلة
 والاجتماعات والتصديق ، فهم ما ينبغي
 أن يمشي عند أول صدمة ، كما نتفقد أن العدل
 والحق كانت كافية في تقرير ، صيرنا قاذو
 الحق والعدل لأن شأنهما لم يزد . كنا
 نتفقد أن الاجنبي شيء إذا وعد ، وأنه صادق
 ما يقول ، وأنه يحبنا وبحب غيرنا ، وأنه
 يباهي إلى بلادنا حباها بالعناق إذا هذا الاجنبي
 لا يفكر الا بمصلحته ولا يهتم الا قضاءها .
 نعتبنا ناك انفاذة من هيوننا فرأينا
 لاجنبي كما هو ، ورأينا أنفسنا كما نحن ،
 رأينا هذا الاجنبي في فلسطين مسئولياً على
 كل ما هو حيوي فيها وعن لا نملك شيئاً
 من اسباب القوة الحقيقية . رأينا الانتداب
 متبرلاً بل استعباداً وقد انتقلت كل دول أوروبا
 إلى استعمار الشرق واستعباده . والضعيف
 حلال له أن يملك القوي الا الحق والعدالة

مجلس

وفي اليوم الثالث والعشرين من
شهر أيار صدر أمر من المحكمة الى حاله
قدس و يلقا يطالب فيه اظلم - ارا السبب
فذي يحول دون منع من التداخل في تلك
مستغرق بعد أن أدبت الشهادة بقسم بأن
لا ت أصبت حول الشايف بقصد جر
باعها لترك سليمان وكان أحضر ظني
مكررة حذر وجبة القرية بدم السباح

الى شرقي الاردن قام حزب تلك
الناحية بظاهرة كبيرة عند انكلترا
وانتم الزعماء الوطنيون على قتل
كل رجل انكليزي يتجاسر على
دخول مدينة عمان.

اعلمنا من المشرعين من شهر أوسمي
بقانون يتابع لوطاس . وقد نصت
المادة الثانية منه بان لندوب السامي
باصدره ينشر في الجريدة الرسمية وأن
يقوم بملية القدس أو أية سلطة أخرى
عهد اليها توزيع المياه على القدس
تأخذ خلال مدة لا تزيد على اثني عشر
شهرًا من تاريخ ذلك الأمر للمياه
المتجمعة من يتابع قرية لوطاس . ونشر
في نفس العدد من الجريدة الرسمية أمر
من المندوب السامي يفرض مجلس بلدية
القدس بان يأخذ مياه بناييم لوطاس كما
هو منصوص عليه في ذلك القانون .
وقد اشترط القانون في حق اخذ
المياه من هذه الوثائق ان يفتى مياه كافية
لاستعمال أهالي القرية اليهودي وغيرهم من
اعبادوا استعمال هذه المياه للشرب أو
غير ذلك من المفاد البيتية ولطوائهم
ولري الأراضي التي كانت في تاريخ ذلك
الامر زوي من تلك المياه والمفروسة
بفجاء أو غيرها من الأغراض الدالة .
اما فيما يتعلق بسمي جنات الظفار
فقد أوجبت المادة من القانون المذكور
على مجلس المياه وهو فرع من البلدية ان
يسوى أصحاب الجنات الذين لهم حق
الشرب من هذه المياه والذين تضمنت
خضارهم ومزروعاتهم أو منعوا من زواجة
الغضار والمحصولات التي اعادوا زواجها
من جراء جر المياه من هذه البناييم .
وهناك مادة في القانون المادة
الخامسة - هي موضوع شكوى خاصة . فلهذا
المادة نص على احالة جميع الاختلافات
التي تقع بين المجلس والاهالي حول
مقدار المياه التي يجب تركها لقرية
بمقتضى المادة الثانية أو حول الاضرار
التي تصبب الحضر أو تقع على المزروعات
كما هو مبين في المادة الرابعة أو حول
النمو في المنصوص عليه في المادة ٣
من استعمال الأراضي المحكمه للمندوب
السامي ويكون قراره قاطعاً وقد ورد في
الفقرة الثانية من هذه المادة ايضا انه
وقد خلاف حول مقدار المياه التي يجب
تركها لقرية غاية خاصة نصت عليها
المادة الثانية فلا بد من حكم آت يرفع
تتم ويضبط بل أن يبين في قراره مقدار
المياه التي يجب على المجلس أن يفتتها
لاستعمال الاهالي .

ومن غير الحكومة وادعي بان هذا
القانون لا يوي الى أية غاية من هذه الغايات
بل الى نزع حقوق خصوصية لمنفعة بلدية
تتم ابعادهم من مساكنهم ووزنهم لاحتلالهم
نجد هذا الاعتراض حرا بالقبول
ان وقوع نقص في المياه خلال السنة
الحالية من الامور المنتظرة والقانون يري
ظاهراً الى تمكين البلدية من الحصول
على المياه التي تزيدها على احتياجات قرية
لوطاس بقصد تلبية احتياجات أهالي
القدس الدابة أن تقدم ضروريات
المعيشة ليست من الامور المستغربة
لحسن سير الحكومة . فضلاً عن ذلك
كان من الصعب لاية محكمة - اية أن نجد
ان أي قانون ما هو خارج عن سلطة أية
هيئة تشريعية بناء على اليب المذكور
ومن الصعب التصور ان قانوناً ما يصدر
ولا تكون القاية منه من - من الحكومة
وليس هذه المحكمة أن تطرق الصفات الخاصة
بأي قانون صدر هذه الثانية ما لم تظهر
لها أية أسباب أخرى .
غير ان مضم أفندي ذهب الى -
وراء ذلك فقد لغت نظرنا الى تعدد ورد
في التصريح الصادر في ٢ تشرين الثاني
سنة ١٩١٧ أنه قد وردت في مقدمة
الدستور لسنة ١٩٢٧ وقال لنا ان هناك
افرة في ذلك لا ندب باضاً في بعض غير
الملك كما يتبرع من التصريح بذلك لا ندب
كستندين حريين بالتفصيل في الحد الذي
ايدهما واشار اليهما الدستور فقط ، الذي
ندار حكومتنا بوجبه .
ان مقالة الدستور الصادر في سنة
١٩٢٧ أشارت الى التصريح الصادر في
٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وطبقته
فلمست في حاجة الآن الى البحث في ذلك
الاكتداب
قد ورد في هذا التصريح في الفقرة
الثانية من مقدمة الدستور ، التي بعد أن
شارت الى تأسيس وطن قومي للشعب
اليهودي في فلسطين اوردت ذلك بالعبارة
التالية : على أن يقيم من ذلك صرحاً به
لا يشمل أي شيء من شأنه ان يحجب
بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها
الطوائف غير اليهودية في فلسطين والحقوق او
المرز السياسي الذي يتمتع به اليهود
في أية بلاد أخرى . وقد بين بتم أفندي
بان هذا التصريح هو وعد من الملك
يقضي بان لا يمسس أي شيء يحجب
بالحقوق المدنية التي تتمتع بها الطوائف
غير اليهودية في فلسطين . وان أهالي
وأصحاب المصالح لوطاس يتسوت الى
تلك غير يهودية ويان القانون الحالي
في تلك الموضع ذلك .

على حق ملكيتهم لمياه البناييم دون أن
ينص تماماً على تمويش أولئك الذين
يحجب بحقوقهم . قاله - ان لم ينص على
دفع تمويش من الضرر الناشئ - من
جر عدم تقديم مياه كافية للغايات المذكورة
في المادة الثانية ، والاختلافات التي
نشأ حول الضرر الناشئ - لساراضي
والغروسات المبوت منها في المسادين
الثالثة والرابعة فرض القانون النظر فيها
ليس من قبل المحاكم المدنية في الدستور
سنة ١٩٢٢ وقانون المحاكم لسنة ١٩٢٤
بل من قبل محكمة مخصوصة مشكلة من
قاض واحد ، لم تعين بميزاته ، بعينه
المندوب السامي لذلك الغرض يكون
قراره غير قابل للاستئناف ويسمى هذا
القاضي بالمحكمة غير انه لا يبين بان ياتي
الفرعين وليس له من صفات الحكم سوى
الاسم .
اما نصية المقرر المشار اليها في دستور
فلسطين التي كما هو معلوم ، تشير فقط الى
الطوائف غير اليهودية فهو هذا : أنه مهما
اتخذ من التدابير في سبيل تأسيس الوطن
قومي لا يوجب أن لا تحجب هذه التدابير
بالحقوق المدنية التي يتمتع بها بقية سكان
فلسطين - ان نص المسمى القاضي بعدم
الاحكام بالحقوق المدنية لا يمكن أن
يشمل فقط الطوائف غير اليهودية بل جميع
الاهالي . ان الفقرة التالية من مقدمة
الدستور تبحث باجمها في وعد الوطن اقوى
بالعهد والتعهدات العامة التي تقرر على
ذلك الوعد ولا تعلق بالبحث في مشروية
القانون الحالي او عدمها -
وقبل البت في المسألة المرفوعة - من
المستعدين بان القانون يحجب عن الاندب ،
يجب علينا ان نتأكد فيما اذا كان من
صلاحية المحكم في هذا الامر . فالكلمات
انما تلك الصلاحية تقع من القاب جداً
لحكومة والمحاكم المدنية ، نظراً لكيفية
وضع صيغة ذلك الاندب . وبما ان نص
الوسع الذي قد يفتح امام المحاكم شأنه على
الاشخاص الذين يقرضون على هذا القانون
او ذلك .
وقد ظهر لنا ان النائب العام ، الذي
حضر امام المحكمة بالنيابة عن مجلس المياه
في الجلسة الثانية ، يعتقد بان ليس له
صلاحية للبحث في مشروية وصحة القانون ،
وقد نظرنا الى قانون اثبات صحة القوانين
المستمرات لسنة ١٩٢٥ ، ليعين لنا أنه
ليس بكاف ، لانه لا يثبت عدم مشروية أي
قانون صدر في المستمرات ، وجرد ذلك
القانون مخالفاً لقانون انكار الدام (نيرمكتوب)
بل يجب ان يظهر بان هناك لائحة قانونين
المستمرات من قبلان الساري من تلك المستمرة
في هذه الثانية من القانون التي اثار
في تلك الموضع ذلك .

او أي امر او نظام صادر بمقتضاه او الامر
او النظام الذي يكون له نفس الحصول وقوة
في تلك المستمرة ولا يظهر لاوله بان
هذا القانون ساري القبل في البلاد الواقعة
تحت الانتداب ولكن لفرض أنه ساري
قان الصبغة التي اثير اليها كمثل أي امر صدر
من مجلس جلالة الخاص له من القبول في
نظر كالا لاي قانون صدر من البرلمان في أية
مستمرات بريطانية .
اننا مقتضون بان المساعدة المدنية
يجوز للمحاكم المدنية ان تبحث في مشروية
أية قوانين وضعتها سلطة تشريعية ، غير
مستقلة بل تستمد سلطتها من دستور خاص
بسبب مخالفتها لبعض نصوص ذلك الدستور
وفي هذه المناسبة يجب علينا البحث في امرين
اولاً : الاشارة الى حكم الانتداب الواردة
في المادة ١٨ من الدستور لسنة ١٩٢٢
والفقرة (ج) من المادة ٣ من تعديل
الدستور لسنة ١٩٢٣ . والثاني هذه الاشارة
في مشروعية القوانين بوجه عام وقانون يابغ
ارطاس بوجه خاص . ثانياً : تأثير
قسم الخامس من دستور فلسطين لسنة
١٩٢٢ الذي يؤسس محاكم المدنية على تلك
قسم من قانون يتابع لوطاس التي يقضي
بان تحل جميع الاختلافات الى محكمة
جديدة مؤلفة من قاض واحد ويكون قراره
غير قابل للاستئناف .
ان الاشارة الى حكم الانتداب التي
تمت قبل كل شيء أخرى وردت في المادة ١٨ من
دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ وهذا هو نصها
« لا يجوز ان يسن أي قانون يكون مخالفاً او
معارضاً لأية صوغاً لا يحكم من الانتداب »
وقد اعيدت هذه العبارة في الفقرة الثالثة
من تعديل الدستور الذي اتي للمادة ١٧
من الدستور الاولي وعدها غير انه استفيض
من كلمة « يسن » بكلمة « ينفذ »
اما النائب العام فقد ادعى بأنه لم يكن
المقصود من هذه العبارة اعتبار كل قانون
مخالفاً خصوصاً حكم الانتداب غير مشروع
بل ليس سوى امر موجه الى السلطة التشريعية
المجلس اذا خالفته الحكومة المحلية تعرض
لنفسه لتدخل وزير السمرات او جمعية الامم
غير ان العبارة المذكورة هي قاطعة بانه
وعا يؤيد ذلك ورودها في المادة ١٨ من
الدستور الاولي في فقرة منفردة في آخر
للمادة بعد الفقرة الرئيسية التي تقول المجلس
تشريسي سلطة من القوانين وقد وردت
ايضاً في الفقرة ١ الحرف (ج) من المادة
٣ من تعديل دستور فلسطين للمادة ١٧
١٧ . وقد حوت الفقرة ١ الحرف (أ)
للمندوب السامي سلطة التشريع مع التحديد
الآتي : « بشرط ان لا يتخذ قانون ما يقيده
حرية الضير العامة وحرية ممارسة جميع
انواع العبادة » فهل يمكن الجدل اذا بان
حكم المدنية يتحم عليها تنفيذ قانون من
شأنه ان يمنع اقامة صلاة اقدس في جميع
في المادة ١ الفقرة (ب) ما يلي ولا يجوز
ان يتخذ أي قانون وضعه للمندوب السامي

ما لم يستشر المجلس الاستشاري بشأنه
اني لشك فيما اذا كان النائب العام يدعي بان
يمكن تنفيذ القوانين بصورة شرعية بدون
استشارة المجلس الاستشاري وبانه يمكن
للمندوب السامي ان ينفذ القوانين بمجرد
ايجازها او نشرها في الجريدة الرسمية فقط
اوبانه يتحم على المحاكم تنفيذها . فذا كان
الفقرتين الاوليتين تأثيراً حقيقياً في تنفيذ
سلطة للمندوب السامي التشريعية فاني لا
اؤي سبباً للاستفتاء في حالة افرة الحرف
(ج) التي تمنع تنفيذ أي قانون يخالف او
يشير اليه صراحة ما نصوص واحكام حكم
الانتداب . فضلاً عن ذلك كان استبعاد
« بانه صوغاً » بين بانه يجب ان ينظر انما
في حكم الانتداب لانه كد في ما اذا كان أي
قانون يقضي عليه اسم المحاكم يخالف في
الواقع حكم الانتداب واذا كان مخالفاً له
صوغاً ما فهو غير مشروع من اساسه .
وفروعه . غير ان هذا الاستنتاج غير الام
لا يمكن من اعتبار القوانين التي وضعت
بأمر حصة غير مشروعة بسبب مخالفتها
بعض الخصال لاي مستند . حسب لتفسير
ويبقى مشطوبة بغير هذه المسائل على
محكم المدنية . ومع ذلك فهنا الدستور
امدنا ويجب علينا اصدار احكامنا بمقتضى
من كلفه المادي .
هذا ما جرى البحث في هذه القضية
اماناً في الاول لم يكن معاً أي الموضوعين
في المحكمة لسنة من حكم الانتداب .
فان حلف بان لا شيء فيه يزيد على
التصريح الصادر في ٢٨ تشرين الثاني سنة
١٩١٧ غير اننا بعد ان امكننا التقرير
وجدنا في الفقرة الثانية من المادة ١٧
الفقرة الثانية من مقدمة دستور فلسطين
سنة ١٩٢٢ ولكننا وجدنا في المادة الثانية
عبارة تؤدي بنا الى التفسير الذي اصر عليه
مضم أفندي . وقد جرى البحث لمسائل
هذه المسألة في الجلسة الثانية .
فبعد ان طرحت هذه المسألة الدولية للندوب
مستولة من وضع قبال في حالات سياسية
وادارية واقتصادية من شأنها ان تعيق
تأسيس الوطن القومي للشعب اليهودي كما
ورد في المقدمة « تناولت هذه المسألة
فقد نصت على « صيانة حقوق جميع
فلسطين الدينية والدينية بقطع النظر
عن الجنس او الدين » .
فالفرقتان الاولى والثانية من
للمادة تؤديان ان التصريح الوارد في الفقرة
الثانية من المقدمة غير ان الفقرة الثانية
تناولت امورا أخرى عدا عن صيانة
الحقوق . فان هذه الفقرة هي صيغة
حق أنه يجب ان يكون للمندوب السامي
بأنه ليس فقط لا يجوز ان لا يمسس
تأسيس الوطن القومي لليهودي
ان يحجب حقوق الطوائف غير اليهودية
بل ان الحكومة يجب ان تدلو
تأسيسها حقوق جميع السكان في

وقد يحيطن بأن شك الانتداب اذا اعتبر
هذا ليس عبارة عن ميثاق مالي فقط ولا
يجب العمل بموجبيه بل يجب ان تعتبر ان
صك الانتداب بيني داود وفيه
بذمي كاتيب تمام بان هذه المادة ليست
شئ مادة مطبقة للفترة الثانية من المادة
فقط ، وان عبارة « الحقوق المدنية »
والدينية « الواردة في تلك المادة هي صدى
عبارة « الحقوق المدنية والدينية » الواردة
في المادة . ويدهي ايضا بان هذه المادة
تعي بقدر ما تشير الى الحقوق المدنية
والدينية ، بان الوطن القومي للشعب اليهودي
لا يؤسس بطريقة من شأنها ان تحجب
بحقوق بقية السكان .
قد تكون هذه صيغة المادة الثانية والاربعين
المقصود منها في الاصل غير ان صيغتها الحالية
تتناول ثلاثة امور (١) الوطن القومي للشعب
اليهودي (٢) رتبة الحكم الذاتي (٣)
صيانة حقوق جميع السكان المدنية والدينية .
فالامر (١) و (٢) ليس بينهما لاس
(٢) التي يثبت في مسالة مختلف الكلية
هنا بينا ان الامر (٣) قد اعد في عهد
عوي لا يتعلق فقط بالموافق على اليهودية
بل بجميع طبقات السكان وقد نصت علاقته
« بالوطن القومي » الزلزل للمقدمة بالماج
موضوع غريب بين الامرين . غير ان المادة
بصيغتها الحالية تفرض تهديدا عروبيا على
الدولة المنتدبة ، مماثلة ايضا لـ « دولة من
صيانة الحقوق لجميع السكان المدنية والدينية »
ان صك الانتداب مستند سياسي
وليس قضائي وربما احتوى على عبارات
ذات قصد حسن تكون كتابتها اسهل من
قرائنها غير انه يتعمد علينا ذلك ان قرأنا
هذه العبارات ونفسرنا تفسير انشائيا ورجعنا
ما ورد في الدستور من تأييد صك الانتداب
على تقرير من عبارة « صيانة الحقوق المدنية »
لا يمكن لاية حكومة ذات كفاءة
ان تقوم بمهام دون ان تحجب بحقوق
وطيها ، بالقوانين والاوراق الصالحة بالنظام
علم والجلد والمكسوس والصحة العامة
والاسلحة البهية وغيرها من الامور
التي لا يمكن ان تكون في يد من لا يملكها
من السكان يحمل بين اجنتها احياء كبير
بحقوق السكان المدنية . غير ان الحكومات
الجديدة تقوم بالمالحة بحكمة واعتدال
والحكومات القديمة تقوم بالمالحة بحسن
ذلك ، ولكن كلاهما بين الحكومتين
تتداخلان في الحقوق المدنية .
ان صك الانتداب ينص على بعض
امور لا يمكن معها التجنب من التدخل
بالحقوق المدنية ، كسالة فرض الضرائب
والجلد للنصوص عليها في المادة ١٨ والامر
المدعي المشار اليه في المادة ٢١ ، كما ان المادة
٢١ تنص على ان الدولة المنتدبة « سلطة
ثلاثة لان تمتلك اية موارد من موارده
البلاد الخبيثة ، او ان تشرع عليها »
وتجديده هذه المادة تذكر الصيغة الموسومة
للمادة في ذلك ينص على ان يجب ان تستند

امارة فلسطين جميع التدابير الضرورية
لصيانة مصالح الاهالي فيما يتعلق بوضع البلاد
بما هو لنا من مساهمة صك الانتداب
بصورة عمومية انه يجوز ان تنس قوانين من
شأنها ان تتداخل في الحقوق المدنية اذا
كانت لصالح السكان ومن الجهة الاخرى
من الصك المقتضون ينص بالوقت نفسه
بمخاطبة الحقوق المدنية . قد يستكون اسم
طريقة ليثبت في هذه القضية المرفوعة
امامنا ان تطبيق كلا المقتضين وري مالحا
كان قد جرى اعتبارا وتطبيقا في هذا
قانون ذلك خير لنا من ان نحاول وضع
قاعدة عمومية تشمل قضايا رونا لا تأتي
الينا قط للحكم بها .
في هذه القضية من المندوب السامي
قانونا يمكن مجلس المياه من الاشراف على
بنايات اوطاس ومن اخذ المياه من اهالي
تلك القرية لمنفعة البهية واهالي مدينة
اخرى هي مدينة القدس . وقد قيد القانون
المذكور بموجب تصريح للشرع . فمخاض
والزروعات بالمقدار الذي قد يحكم به شخص
بشيء المندوب السامي ، ويكون قراره غير
قابل للاستئناف ولم يمنع القانون اى
تمويض للاهالي مما يطرأ من النقص في المياه
التي يستملونها لشربهم ، ولا تعليم البقية ،
وسعى حيواناتهم وري اشجارهم بل فوض
شخصا اهل القانون حكمه لسلطة تقرير مقدار
المياه التي يجب تركها للاهالي القرية
يجوز ان يقال بان صك الانتداب يحول
ساعة استلام المياه الا اهل من الدول
قط ان هل مجلس المياه بحرم اهالي قرية
اوطاس الحصول على مياه كافية لشربهم
وقد يكون ضرر حيواناتهم واشجارهم
وخطارهم يقصد تقديم المياه للاهالي القدس
تدليا على الحقوق المدنية ولا يستكون في
الوقت نفسه مخالفا لصك الانتداب . الا
انه ما دام القانون لا ينص صراحة او ضمنا
على منع تمويض كاف عن حق وقهم في
المياه التي تدعى عليها . فلا يمكن ان يقال
بذلك القانون وضع لصيانة حقوق جميع
الاهالي المدنية « لان المبادئ القانونية
الاساسية المتعرف بها في التشريع تقضي
بوجوب تمويض تماما على المقتضون عند
استهلاك املاك خصوصية للنفقة العامة .
ان « الب السام يقصر المادة الخامسة من
قانون بنايات اوطاس بان ليس من صلاحية
الحكم ان ينظر في طلبات تمويض عن
الاضرار المادية ضد المجلس لسير المجلس
عن تقديم مياه كافية لتلبية المذكورة في
المادة الثانية . بل للاهالي ان يحصلوا على
حقوقهم بموجب القانون بقية الدعوى في
الحكم الاستيعابي . وما يكون هذا التصريح
سائبا فيما لو اهل القانون فقط فمصر
تمويض التي يمكن الحصول عليه بموجب
القوانين المدنية غير ان المقتضات المذكورة
تنص على جميع هذه الاختلافات فحصل
في الحكم من ثم ليدع بل ينص على
من يقرر بان يجب ان تترك في هذا

للاهالي وبشئ من الحكم بان تمويض
مالي . لتفرض مثلا ان قسريا يعني بان
المجلس لم يترك له مبالغا كافية لتسلي اشجاره
عما يجب ضررا لاشجاره بل يمكنه ان يرى
ان يذهب الى المحاكم ذات الصلاحية المدنية
ويطلب اليها النظر في قضيته او هل يرضى
على التعاليل الى الحكم ؟ ان قضيته هذه
تتعلق بمقدار المياه التي يجب ان تترك له .
والمادة الخامسة المذكورة تقضي بوجوب
احاله مثل هذه القضية الى حكم مفرد
يكون قراره قطعا . ان من الصعب تغيير
المادة الخامسة غير انه يظهر ان المقصود منها
حرمان اصحاب الاراضي في قرية اوطاس
من حق الحصول على تمويض مما يلحقهم
من الاضرار بسبب قصور مجلس المياه من
القيام بما فرضته عليه المادة الثانية من
التصديقات . فلو فرضنا ان المجلس ان يقرر
صكته ما بان المادة المذكورة لم تنزع منها
صلاحيتها السامية قضية ترفع اليها لتقرر
بتمويض المطلوب مما اصاب الاشجار من
الضرر بسبب نقص المياه في ابقائها على المياه
لها ، الا ان تتداخل في حق المياه
للمدعي عليه والتمويض عن ذلك بل في كذا
لا يسهل « صيانة حقوق جميع الاهالي
المدنية والدينية »
نبحث لان فيما اذا كانت احالة
جميع الاختلافات الى شخص واحد يعني
حكما ويكون قراره قطعا ليدع مجردا
كافية لا اعتبار للقانون غير مشروع لمخالفته
لـ « فلسطين اصدار سنة ١٩٢٢ واسك
الانتداب . قد عين العمل على من
الدستور المذكور لمحاكم نظامية لها
« صلاحية النظر في جميع الامور المتعلقة
بجميع سكان فلسطين وقد نص ايضا على
استئناف قرارات المحاكم الاجتدائية الى
محكم الاستئناف .
الا ان المادة الخامسة من قانون
بنايات اوطاس تنزع من المحاكم المدنية في
المختص النظر في جميع الاختلافات
الناتجة عن هذا القانون وتحويلها الى شخص
واحد يعني حكما يعني المندوب السامي
ويكون قراره قطعا لا ريب ان الحكم
يجب ان يبين بان القانونين او يقتضي
اي نص ورد في عهد . ولا يبين «
قبل رئيس الحكومة الذي « بين القضاة
ومعه المحكم ان قرار الحكم لا يقبل
الاستئناف ، غير انه متى ذهب الفريق
الراعي الى المحكمة لتعديل قرار الحكم
بمخاضها فنظر لك المحكمة في الاجراءات
اذا عرض على القرار لقررت ان اذا كان يجب
تطبيق القانون لان صلاحية المحاكم لا يمكن
نزعها منها بالدمج يعني كانت في اتفاق
التحكيم تقضي باعتبار القرار قطعا
غير انه متى نصت مادة قانونية على اجراء
قرار المحكم كحكمين المستند من ذلك

اعتبار القرار قطعا وهو يمنع من
من سماح أي افتراض يوجب الى مباشر
اليقيني القانون بقرره وحكم
ان الشخص الذي يسمى حكما في هذا
القانون « هو « قاضي لكل جديد ويعينه
المندوب السامي كما يبين غيره من القضاة
وحكام الصلح « من نوابه سلطات قضائية
لتنفيذ القوانين فاهواذا من مبادنا في
يقول قراره قطعا الواردة في القانون
ان كل قرار يصدره أي حكم ما يحكم
لحد ما قطعا اذا اقر جميع الامور الحالية
للتحكيم ويكون قطعا باعتبار انه لا يجوز قابل
الاستئناف ، ولكنه ليس بقرار قطعا
باعتبار انه غير قابل للتنفيذ دون اتباع
اسول اخرى كما انه لا يمكن ان يكون
قرارا قطعا يعني انه يقرر الطلقات
لواثا لجواز لصحة أو تصحيحه . فاما
كان المعنى الاخير هو ما نته كذا « قاطع »
الواردة في القانون ، كما يظهر اننا « اذا
كان هذا الحكم ليس سوى شكل جديد
من القضاة وما يشار اليه بقرار حكم ليس
لا حكم لا يجوز استئنافه . ان الاستعاضة
ببعض القضاة القضاة من المحاكم المدنية
المؤسسة بمقتضى الدستور سنة ١٩٢٢
هو مخالف لذلك الدستور ولا يصوت
حقوق جميع الاهالي المدنية » كما يقتضي
صك الانتداب .
لا ريب ان غاية الحكومة هي ايجاد
طريقة حذرة بسيطة لاجراء العدالة في
الاختلافات الناشئة من مشروع جرمها
اينما كان القضاة الذي يضمنه مقتضى
من الموزوعات والخضار هو يعني عهد
ان المجلس متى اخذ السامو به الشخص
الذي يقال له حكما كان الحكومة فتقدم
المراقبة ، ولا يجوز استئناف قرار ذلك
الحكم .
ان هذا القانون ينص العالي في ابدأ
خالف وقار دستور فلسطين الصادر
سنة ١٩٢٢ ولص المادة الثانية من صك
الانتداب وليس هو بقانون مشروع بل
باعتبار الصنوبات الشالفة التي ربما
تجازها بعض اصحاء هذه البلاد خلال
الاشهر الاخيرة من السنة بسبب قلة الموار
احجم من التدخل فيما تقوم به هيئة
رسمية من الاحمال لتلافي مثل هذه
الصنوبات اذا كان يمكن تجنب ذلك
وانما أعلن ان تنفيذ هذا الامر يجب ان يؤجل
الى خمسة عشر يوما ، اذا وجب التنازل
العام في ذلك ، كي تتمكن الحكومة من
تعديل « اخل من هذا القانون اثرات
ذلك تنص .

حظا كليل
هذا كليل السيد فريد فارسي على
الاسلة لمة لناصر بحضور عدة
كبير من الناس فتهنئها .
وسكيل سام القدس
ناب الستر كثر ونف من الستر
كابل في حاكبة القفس لمرض الم
بالثاني . وكذلك . ناب الستر
فالمين في السكر بيرية العامة « ن
لا سكولويل . اعني وسكيل
المندوب السامي .
« قضية لوطاس »
طلبت الحكومة الى المحكمة ان تاجل
تنفيذ قرارها الى ١٥ من هذا الشهر ليس
لما ان تحصل على اذن للاستئناف من مجلس
حالة الملك الخاص . فقبلت المحكمة بذلك
اعلان
لمكن معلوما لدى جميع اصحاب
الاملاك انه سيمقد اجتماع عام في
عمل كليل في دار فاينكون في القدس
نهار الثلاثاء الواقع في ٧ تموز الساعة
الغامسة بعد الظهر . وصيحت في
هذا الاجتماع في جميع المسائل المتعلقة
بمسألة اصحاب الاملاك سواء
كانت في القدس او في مقاطعتها
فدجر من جميع اصحاب الاملاك
ان يحضروا هذا الاجتماع
اللجنة التحضيرية
نحسين خاقي بشاره حبيب
يوسف م . لهادي
حكومة فلسطين
اعلان صومي
تطلب ادارة المار فتمتعدين
يقدمون لها كبة من كتب عربية
وفلك لمدير ادارة الماروف
لتفصيل الكلفة والاضاحات
وغرض المطاآت تطلى لطلبها
لدى الطلب من مدير الخازن السومية
في مكتب الحكومة في القدس
يجب ان تقدم المطاآت الى
مدير الخازن العام غير متوقفة عن
الساعة ١٧ (الظهر) من يوم الخميس
الواق في ١٦ تموز الحالي سنة
١٩٢٥

نوع إياها يتلخّص المستقيم صندوق البريد ٧٦ ومجموعة القانون ١٠٣

وماكينات التجليد وآلات الحصد والحراثة الخ. الخ



LIEUSE Mc. CORMICK

اغراض متنوعة

مينا نجات برافى - محاربت
مريضه - طلاحي من حديد -
دصاص ونحاس وكافة انواع حديد
البناء - مواسير حديدية اسود
وملون - اكراع ، واسير حجار
طواحين اصليه واشياء شتى متنوعة

املاز

ان الحكمه الكناسيه لطريقه كيه الروم
الاوله كس في القدس الشريف تنقضي
خوالا بوس خوالا ميبس مهندس كهراني
قبرضي الوطن ومن سكات القدس
الشريف والان مجهول محل الاقامه ليعضد
لبي الحكمه يوم الثلاثاء الاول بعد مضي
حشرين يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان
الساعة التاسعه صباحا لما يفتى او يوكل
هذه قاضي ليعضد الحكمه بصحة مدعي
عليه من قبل زوجته البني بترو بقضيه
طلاق ولا قالحكمه تجري بحقه خيسابا
والاعلان الحاضر بنشر ثلاثا في جريدة
مرآت الشرق التي تصدر في القدس الشريف
وتنشر الحكمه الكناسيه

اعلان

من دائرة بلدية القدس

انظراً لقرب انتهاء السنة المحمدية الحالية حيث يتبدى الناس بتظلم عقود الأجل بينهم لسنة القادمة فقد أصبح من الضروري ان يعلن ان مدة تأجيل العقود في القسم المختص بها في البلدية تنتهي في آخر صفر سنة ١٣٤٤ الموافق في ١٧ ايلول سنة ١٩٢٥ ولا يقبل بعدئذ أي عذر كالأمر في عدم تسجيل العقود التي سيستوفى عنها بعد هذه المدة متأخرة الرسوم حسب النصوص القانونية وستكون الرقابة شديدة على التسجيل ولذا صار يعلن الكف

نم * کافالسکی ولده

فندم احسن الات الموسيقي من بيانوات واراغن وكيجلات وكراغونات .
وم يبيون احسن الصغ الموسيقية من حديشة وقديبة . وكوينات الكراغونات .
بطون البيانو وغيرها من الآلات الموسيقية .
اسمارم لا تجارى
النم اما سقا ولما تسيطا ندبلا لمتون فكرلم .
العموا الى علمه السكان بالظرب من البوسطة في طريق انباية الروسية .

انصرفوا كل حين نحو صفى النفس
تجدوا هناك اسمن انواع الاحذية
السيارات والرجال والاولاد

سر آغا محمد علی

مكتبه الحلال

والذي لا يجرى حجة بها البرهان بل يدان
ومما أشهر المكتبة عربية تتألف
من غيرها ما نذكره من المطبوعات
التي هي من طبعة وادوية وتاريخية
ومدرسية ورواية - وقد صدرت
قائمتها الجديدة وترسل جانا لمن
يطلبها وتطبع استعاطا خصوصا
لن يشتري منها بلية .

اعلان من المكتبة المركزية بالقدس
القدس والمين بشارم جكن من القدس
الارض عليه دائرة الاراضي بالقدس
الشخص الثالث : حمد ابو موشيه من
أعلى الظليل والذي يحمل الاقعة
(الملك)

تقرر بالاضافى الزم المدعى عليه
 دائرة الاراضي العامة مبلغ المائة وخمسين
 جنيه ونصف المدعى واليمين شارب جكي
 والحكم على الشخص الثالث حديد أبو
 مرخيه بعدم معاوضته المدعى بالمبلغ
 المذكور وتضمن الشخص الثالث المذكور
 حديد وسوم ومصاريف المحاماة وايزا
 ونصف اجرة هداية حكماً غنياً معلقاً
 على أنكوالشخص الثالث حديد ابو مرخيه
 قبضه المبلغ المذكور وحلفه اليمين على
 ذلك عند الاعتراض بالطريق الاعلانية
 لمدة لا تقل عن اربعة اشهر فيما اذا لم
 يزل محل اقامته مجهولاً وتبلغ وكيل المدعى
 لزوم تبليغ الحكم للشخص الثالث حديد
 قراراً غنياً قابلاً للاعتراض والاستئناف
 عطلي وتقوم علناً بتاريخ ١٨-٦-١٩٢٥
 ورد طلب الاجراء الوقت لعدم اعتقاده
 على أسباب قانونية

اعلان من دائرة اجراء القدس

قدس . ارض ملصا - موقع . القبة -
٥٠٠٠ صولان - مساحة ٣٦٠٠٠ فدان
سعة الفدان الخمسة ١٠ غروش

الدكتور سريان من القدس والان جمهورية
الاقامة
الى المديني عليها روزه وشقيقات
المذكورة اعلاه
بناء على قرار المحكمة المركزية بالقدس
بقتضي حضورك للمحكمة المركزية بالقدس
كدمي عليها يوم الخميس الواقع في ٩٥
يوليه سنة ١٩٤٥ الساعة الثامنة جديدا
بطلب المديني الدكتور صموئيل سريان
كي يطالبك بطلب فسخ عقد نكاحك
تخالفات تنظر دعواه بحكم غيابك ولاجل
الكيفية قد صار نشر هذا الاعلان في
مراجعة الشرقي

اعلان
ان الحكمة الكنائسية بطريركية
الروم الارثوذكس في القدس الشريف
تدعي لوصيا بنت بطرس حنا صليبا
من عين صليب من احوال بين النهرين
والان مجهولة محل الإقامة انحضرت لدى
الحكمة يوم الثلاثاء الاول بعد مضي واحد
وثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان
اجاعة اقامة صياحاً ما بذاتها أو وكيل
عنها قانوني الحضر الحكمة بصفته مدعي
عليها من قبل زوجها ناصيف أبو جده
من طائفة الروم الارثوذكس في القدس

حدود - شمالا تقولا شحيت وشرقا
طريق صور بامر وقته اسرائيل وشركاه
وطريق وغربا طريق صور بامر
ان قطعة الارض التي مساحتها ستة
وعشرين الف فواحد المين موقعا واحد ودها
اعلاه ملك اليسارون الكلدان وروجنه
الست عابريل والحكم عليهم ارفع مبلغ
أربعة وعشرين الف وسجاية وعشرين
قرش والعائدة القانونية والرسوم في المطاوعة
صايم حداد بموجب أعلام الحكم الصادر
من المحكمة المركزية بالقدس المؤرخ
في ٢٠ كانون ثاني سنة ١٩٢٣ مرقم ١٨ -
١٩١١ مطروحة لبيع في المزد العاني لمدة
ثلاثين يوما من تاريخه فن رغب شرائها
عليه ان راجع قرة احراء القدس طرف
لادة المذكورة وبشترك بالمزايدة على ان
يدفع ديورتي عشرة بانايه من القيمة
الحقنه واجرة الدلال ورسوم الدابة والمطابق
عائد على المشتري ولاجله صار اعلان
الكيفية

اعلان من المحكمة المركزية بالقدس
المدمي : الدكتور سموتيل سرايدان
من القدس وكبله الحامي هضم الياس هضم
المدمي عليه : روزه ويستنيان زوجة

لو كاندة رام الله الكبرى

لاصدايها زرو اخوان

استأجرنا في هذه السنة على خمس سنوات دار الخواجات حرمه الكبيرة التي كانت
مرف بالمركانة واما الجديدة والدا التي يمانها وجبرناها بكل حديث من الاثاث
والفرش والخدمات حتى أصبحت تضاهي اعظم المساكن في مصاف لبنان
ما فيها من وسائل الراحة والانتراح.

وقد جعلنا في ساجاتها غير ثلث ممرشات كثيرة ليزي فيها المصطفون
ذواها معظم اوقات النهار وقنا عليها ارجيح لالعاب الصغار.

فكانت لنا كل هذا الى جودة مطبخها وتوفر مياه الينع فيها وجمال المناظر الطبيعية
في تشرف عليها سكان المصطف من كل ذلك غاية ما يطلب من الحصول على الراحة
المتابة والصحة والسرور.

تحت هذه المركانة اربابها المصطفين الكرام في اول شهر حزيران.

اما الاسمار فتهاوفا والامالات اسمار خصوصيه يتفق عليها

الشريف بقضية طلاق ولا طاعهكم بخيري
بعتها غيايبا والاعلان الحاضر ينشر ثلاثا
في ج بدعة آة اشرق التي تصدر في القدس
ونشر المحكة الكنائدية
الطهران باديلوس

Civil No. 253-24

IN THE DISTRICT COURT JERUSALEM

Mr. Justice F.H. Baker, in Chambers
In re The Hamawerk Company Ltd. and
In re The Company's Winding up Ordinance No. 21 of 1922

After hearing counsel for the Hamawerk Co. Ltd, and the Registrar of Companies and being satisfied that the omission to file with the Registrar of Companies a statutory declaration that the conditions contained in Art. 69 of the Companies Ordinance and that it is just and equitable to grant relief.

Therefore by virtue and exercise of the powers conferred on me and contained in section 89 of the before mentioned Ordinance.

IT IS HEREBY ORDERED:

That an extension of 30 days from the date hereof be granted to the said Company within which to file the said declaration. That a copy of this order be published in the Official Gazette of the Government of Palestine and two other newspapers published and registered in Palestine. Copies of such newspapers with the publication therein to be filed with this Court. That any member of the said Company who may desire to show cause why such extension should not have been granted may petition the Jerusalem District Court within ten days from the date of the publication of this Order.

Dated this 29th day of June 1936. SGD. F.H. BAKER

SGD. F.H. BAKER
PRESIDENT
DISTRICT COURT JERUSALEM

اُغلاہن

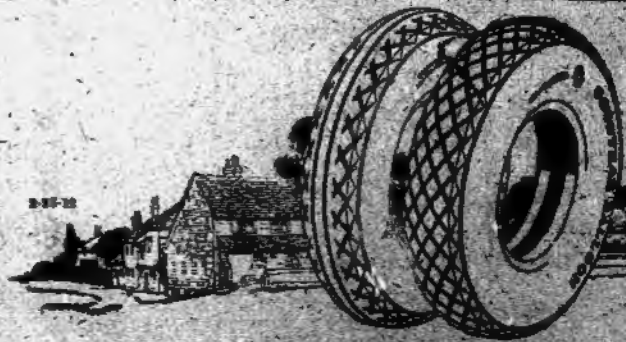
احسن انواع العرق الفلسطيني

عرق الغزال

نتیجہ درجہ اول

بخور واسحاق جینیو

مُشَاطِرُ الْحَيَاةِ

[illegible]

كنك الاعيان عليه

احسن علاج للمغص والانتفاخ وعسر الهضم
والاسهال والقيء

ليحيى العدل

اقرأ بتمعن ابتداء من الصحيفة الاولى

قرار محكمة العدل العليا بقضية

➡ ینابیع اوطاس ➡

تجدد في هذا القرار تفسير الكل من

صك الاداب - دستور فلسطين - وعد بافقر - ضلالية المتعوب السامي في التشريع - الخ...

العدل یتجلی باہر . مظاہرہ

وثيقة تاريخية

جلان والحاج محمود

مطبعة حجار:

يقدم هذا العمل كل ما يحتاج اليها البناء من نخاعه ، وحجاره ، وشفت القروظوب
شتموم مع اجود البضاعة واحسنها
الاسعار في غاية الاعتدال المعاملة من احسن للمعاملات . والتجربة هي ضمان
الواضح على ما نقول

حبوب هيموتونيك

HEMOTONIC TABLETS.

في جميع الظروف التي يظفر فيها الجسم الانساني بالحاجة الى علاج منوي قد
 انما الاختبار المطبق في ما يشهد عدد من الأطباء ومن الذين جربوا هذا العلاج انه
 حقا مفيدة تماماً وفي عدة قريفة
 القديم في استعمال حيوب الميسونيك التطلبت التي تجتمع مع كل تقنية



لِيَتَّبِعُونَ ظِلِّهِمْ يَوْمَ تَكُونُ السَّحَابُ
الْقَوَّةُ وَالْعِصْمَةُ وَالصِّحَّةُ وَالرَّسْمُ
فَإِنَّ جَوْشَنَ
يُوجَدُ فِي جَمْعِ الْأَجْنَزَاتِ وَالْجَوَائِزِ

الفيلسوفون

سہارۃ حقیقیۃ تثبت فائدۃ

